بنك التضامن الإسلامي الدولي يفتتح ستة فروع جديدة خلال ٢٠٠٧م

■ أعلن بنك التضامن الإسلامي الدولي عن تحقيق عوائد للمودعين بالريال بنسبة ١٢,١٥٪ و٥,٦٠٪ للدولار بزيادة قدرها ١١٪ و٢٥٪ عن السنة السابقة ٢٠٠٥م وذلك في ختام سنته المالية المنتهية ٢٠٠٦م.

وأكد الأخ عبدالجبار هائل سعيد رئيس مجلس إدارة البنك في تصريح لـ«الميثاق» أن نشاط البنك يشهد توسعاً مستمراً ويتميز بكفاءة استثمارية عالية انعكست على نتائجه العامة.

وقال إن نسب العوائد على الودائع ارتفعت في نهاية العام ٢٠٠٦م إلى ١٢,١٥٪ بعد ان كانت نسبتها في نهاية العام ٢٠٠٥م (١٣,٦٢٪) وذلك بالنسبة للودائع بالريال، كما ارتفعت في المقابل نسبة الودائع على الدولار من ٤,٥٪ إلى ٥,٦٪ خلال نفس الفترة على الرغم من قرار البنك المركزي الذي يفرض على البنوك الاحتفاظ بـ٢٠٪ من إجمالي الودائع بالدولار وبدون أي عوائد.

وأوضح رئيس مجلس إدارة بنك التضامن الإسلامي الدولي ان التقدم الذي حققه البنك خلال العام ٢٠٠٦م شمل كافة النتائج المالية ومختلف جوانب النشاط حيث بلغت جملة الإيرادات ١٢٦٤٩٣٦٠ ريالاً بزيادة قدرها ١٥٪ مقارنة بالنتائج المحققة عام ٢٠٠٥م، كما ارتفعت الاستثمارات المحلية إلى ٦٢١٦١٤٩٦٠٠٠ ريالاً، في حين بلغت قيمة الاستثمارات الخارجية ٧١١٢٠٤٣٤٠٠٠ ريالاً.

وقد شهد نشاط البنك خلال العام ٢٠٠٦م افتتاح ثلاثة فروع جديدة في كل من الحصبة وبويش وتريم إلى جانب ستة فروع جديدة سيتم افتتاحها عام ٢٠٠٧م في كل من شارع هائل بأمانة العاصمة، ومحافظة عمران، والقطن بمحافظة حضرموت والغيظة في محافظة المهرة، وباجل بمحافظة الحديدة لتبلغ معها عدد فروع البنك المنتشرة في مختلف محافظات الجمهورية ٢٣ فرعاً.

بوضوح

لو كنت مسئولاً لبنانياً

ابن النيل

تحت عنوان «لبنان في غيبة أمته» وفي زاوية مماثلة نشرتها صحيفة «٢٢ مايو» في عددها الصادر صباح الخميس الماضي، وقد تزامن صدوره مع اندلاع نذير الفتنة في النصف الغربي من العاصمة اللبنانية «بيروت».. صرخت محذراً من أن يؤدي تصعيد وتائر الأزمة السياسية الراهنة في هذا البلد العربي الشقيق الى ما لا يحمد عقباه..غير أن ما شهدناه على شاشات فضائياتنا في اليوم ذاته.. لم يكن سوى «بروفة» عابرة لما يمكن أن يترتب على عجز أمة بكاملها عن احتواء أزمة سياسية كهذه لا تحتاج الى كثير عناء من اولي الأمر فينا في حالة ما اذا خلصت النوايا.

ربما كان المشهد ضبابياً بعض الشيء بالنسبة لمن لم تتح لهم فرصة ملامسة حجم المخاطر الناجمة عن حرب الشوارع عن قرب.. في مدينة تتداخل بين ارجائها مواقع الأطراف المتناحرة مع بعضها البعض، بينما كنت واحداً ممن عايشوا بعضاً من فصول ما حدث إبان الحرب الأهلية في لبنان قبل عام ١٩٨٢م، بحكم اقامتي حينها في ذات المنطقة السكنية التي شهدت احداث الخامس والعشرين من شهرنا الحالي.

من هنا.. كان المشهد أشد ايلاماً بالنسبة لي على الاقل، ولو كنت واحداً من مسئولي طرفي الخلاف والاختلاف الذي ادى الى هذا الذي حدث.. لكنت قد آثرت التحلي بمنطق الحكمة، حتى ولو كان ذلك على حساب ما اعتقده صحيحاً من وجهة نظري على أهميته، بدلاً من أن ارتكب حماقة المساهمة بالوعي او باللاوعي في زج الابرياء من بني وطني في مغبة اقتتال دموي الخاسر الأوحد فيه هو الوطن.

وكان الله في عون أهلنا في الوطن المحتل، وقد اسفرت اشتباكات اليوم التالي بين فتح وحماس عن سقوط عشرات القتلى والجرحى في صفوف الطرفين خلال اربع وعشرين ساعة فقط، والى حديثٍ آخر.

وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع لـ«الميثاق»

وضعنا برنامج عمل قصير المدى للتسريع في تنفيذ المشاريع التنموية

لقاء/ جمال مجاهد

كشف المهندس عبدالله حسن الشاطر وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع عن أن الوزارة وفي إطار سعيها للتسريع في وتيرة الإنجاز لاستيعاب المساعدات الخارجية الجديدة قد وضعت برنامج عمل تنفيذياً عاجلاً على المدى القصير، يتضمن المهام والآليات للتسريع في تنفيذ المشاريع التنموية واستيعاب المساعدات والقروض الجديدة.

توسيع نشاط وحدات التنفيذ الناجحة لاستيعاب قروض ومنح جديدة، وإنشاء وحدات جديدة في الجهات التي لا يوجد بها وحدات لتنفيذ المشاريع

وأكد الشاطر في حديث لـ "الميثاق" أن المصفوفة الجديدة للمهام والآليات تشتمل على مراجعة البرنامج الاستثماري للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ في ضوء اتجاهات المانحين والتعهدات المالية الجديدة المقدمة منهم في مؤتمر المانحين الذي عقد بلندن في نوفمبر من العام الماضي، وتوافر عدد من المعايير الأساسية لتحديد أولويات المشاريع، وكذا البرامج المعتمدة والممولة جزئياً وتعاني من فجوة تمويلية، والتي سيتم البدء في تنفيذها في السنوات الأولى لخطة التنمية الثالثة، ومن تلك المعايير توافر الدراسات والتصاميم ووثائق المناقصات لها، وتحديد المشاريع التي سيتم البدء بتنفيذها في السنوات المتأخرة من الخطة، والتي قد تعاني من وجود فجوة تمويلية لها ليتم التعامل مع توفير التمويلات عبر المراجعات والتقييمات لمستوى التنفيذ مع مجتمع المانحين، وكذا خلال اجتماع المراجعة النصفية للبرنامج الاستثماري بعد سنتين من الآن.

وأشار الشاطر إلى أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ستقوم بالتواصل مع كل جهة مانحة على حدة لتحديد أولويات المشاريع حسب القطاعات التي تعهدت بدعمها من خلال المبالغ التي ستقدمها خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، والتسريع في إعداد الوثائق والاتفاقيات المتعلقة بالقروض أو المساعدات.

وحدات تنفيذ كفؤة

وأعلن وكيل قطاع برمجة المشاريع أن التسريع في مراحل الإعداد والتحضير للبدء بتنفيذ المشاريع سيكون من خلال إنشاء وحدات لتنفيذ المشاريع في الجهات التي لا يوجد بها وحدات تنفيذية، والبدء بإجراءات توسيع نشاط وحدات التنفيذ الناجحة (PIU) بما يمكنها من استيعاب قروض ومنح جديدة لتنفيذ المشاريع الجديدة، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، ومشروع تنمية الطرق الريفية، ومشروع تطوير التعليم الأساسي، ومشروع المياه والصرف الصحي بالمدن الحضرية، ومشروع المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية، وبرنامج تطوير مدن الموانئ. وتابع الشاطر "إن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ستقوم بتنفيذ ذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة على أن يتم الانتهاء من هذه الخطوة في شهر ابريل القادم".

بالإضافة إلى وضع الشروط المرجعية لاختيار شركة استشارية دولية لإعداد دراسة إعادة هيكلة صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ليصبح إحدى آليات استيعاب وتنفيذ المشروعات في قطاعي الزراعة والأسماك، ومشروعات التخفيف من الفقر، وذلك بالتنسيق بين وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والزراعة والري.

وأوضح المهندس الشاطر أن مجلس الوزراء أقر مؤخراً مقترحاً قدمته وزارة التخطيط والتعاون الدولي عقب مؤتمر المانحين بلندن وحصول اليمن على دعم دولي زاد عن ٤,٧ مليار دولار، بهدف تعزيز تنفيذ مشاريع البرنامج الاستثماري العام ومراجعة أداء الآليات التنفيذية المختلفة. ولفت إلى أن المقترح تضمن الاعتماد على الآليات المباشرة والسريعة الحالية والقابلة للتطبيق، وإيجاد آليات مستقبلية جديدة لتنفيذ المشاريع التنموية.

وأكد أن التعامل مع التجربة القائمة لتنفيذ المشاريع الممولة من المساعدات والقروض الجديدة من خلال توسيع نشاط الوحدات الثمان السابقة وإنشاء وحدات جديدة للقطاعات أو الوزارات التي ليس بها وحدات مماثلة شكل خياراً أول تم إقراره، يستند إلى مبررات تتمثل في أن تلك الوحدات تم إنشاؤها كوحدات مستقلة عن الهياكل الدائمة للوزارات والمؤسسات الحكومية تساعد تلك الوزارات والمؤسسات على تنفيذ المشاريع، كما أن تلك الوزارات لا تستطيع بكوادرها الحالية أن تتحمل العبء الناشئ عن إدارة المشاريع أو تقديم الدعم الفني جنباً إلى جنب مع مهامها الحالية. وقال وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي "لا تستطيع هذه الجهات التعاقد مع كوادر مؤهلة لإدارة المشاريع في ضوء معايير الخدمة المدنية ومستويات الأجور والمرتبات. ولا يتوقع توافر بيئة جاذبة للكفاءات في الجهاز الإداري للدولة قبل استكمال برنامج تحديث الخدمة المدنية والإصلاحات الإدارية والتي تتطلب فترة غير قصيرة. كما أن تجارب الدول النامية والمتقدمة أظهرت أن تنفيذ تلك الإصلاحات لا تتحقق بسهولة لاعتبارات سياسية وفنية وإدارية".

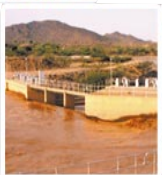

تحديد أولويات المشاريع حسب القطاعات والتسريع في إعداد الوثائق والاتفاقيات المتعلقة بالقروض أو المساعدات

ونوه الى أن تلك الوحدات تعمل بكفاءة عالية حسب تقييم مختلف المانحين والمولين بمراحلها المختلفة، فضلاً عن تأكيد الدراسة التقييمية المستقلة التي قامت بتنفيذها وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) عام ٢٠٠٦م.. كما تمتلك تلك الوحدات التنفيذية في هياكلها التنظيمية إدارات مالية وأنظمة مشتريات ومتابعة وتقييم، ولديها كادر فني مؤهل ومشهود له بالكفاءة والخبرة والتقنية العالية.

وقال الشاطر إن الخيار الثاني تمثل في قيام الدول والجهات المانحة بتمويل وتنفيذ المشاريع عبر آلياتها الخاصة وبالأسلوب الذي تراه مناسباً بالتنسيق مع الحكومة اليمنية. فيما تضمن الخيار الثالث إنشاء صندوق لاستيعاب المساعدات والمنح والهبات لدعم التنمية في اليمن يتولى تمويل وتنفيذ المشاريع والإشراف عليها على أساس ما كان معمولاً به مع كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، بحيث يكون للصندوق صلاحيات الإشراف والتنفيذ المباشر للمشاريع بمختلف المراحل "الدراسات ووثائق المناقصات والإعلان والبت، وكذا الإشراف على التنفيذ" على أن يتم تكليف شركة استشارية عالمية متخصصة لإعداد دراسة متكاملة لآليات وهياكل الصندوق. وتابع "وقد يتطلب إنجاز هذه الدراسة فترة لا تقل عن سنتين، وحتى يتمكن الصندوق من البدء في نشاطه فالمقترح المفضل على المدى القريب التعامل مع الخيارين الأول والثاني". وأشار وكيل قطاع برمجة المشاريع إلى أنه وخلال مؤتمر المانحين تم الاتفاق على اعتبار وحدات تنفيذ المشاريع القائمة هي الآليات على المدى القريب لتنفيذ المشاريع التي سيتم تمويلها عن طريق المساعدات والقروض الجديدة والتي تعهدت بها الدول والصناديق أثناء المؤتمر. على أن يترك الخيار لبعض الدول المانحة بالتنسيق مع الحكومة اليمنية لتحديد الأسلوب والكيفية في تنفيذ المشاريع الممولة منها، مع قناعتها بأن الخيار الأول هو المفضل. بالإضافة إلى تسريع الحكومة في إصلاح النظام الإداري بحيث تمكّن الأجهزة الحكومية من تولي عمليات التنفيذ بالأسلوب المتبع من قبل الوحدات التنفيذية، والعمل على دمج تلك الوحدات في هيكلة الأجهزة الحكومية.

واعتبر المهندس الشاطر أن الاعتماد على وحدات التنفيذ القائمة وإيكال تنفيذ المشاريع الجديدة إليها يمثل حلاً مؤقتاً على المدى القريب هدفه الاستفادة من الوقت والإنجاز السريع للمشاريع، ريثما يتم رفع الأداء في الأجهزة والمؤسسات الحكومية من خلال الإصلاح الإداري الشامل وإصلاح نظام المناقصات وإصلاح الأجور والسياسة المالية. وقال إنه سيتم الإسراع في إنشاء وحدات تنفيذية جديدة في الأجهزة والمؤسسات الحكومية لتعمل جنباً إلى جنب مع الوحدات القائمة التي لديها مقومات كثيرة تؤهلها لتنفيذ المشاريع كما تحظى بتقييم إيجابي من الجهات المانحة التي تدعمها، فضلاً عن أنه سيتم تسريع تنفيذ المشاريع منذ إقرارها، واختيار الكوادر المؤهلة وفق مواصفات متقدمة لشغل الوظيفة وعبر لجان اختيار حيادية ولديها معايير محددة.

تسريع وتيرة الإنجاز

وقال الشاطر إنه سيتم اعتماد المخصصات المالية التي تشمل الالتزامات المحلية والخارجية ابتداءً من العام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠، وإعطاء الأولوية للنفقات الاستثمارية للمشاريع الجديدة التي تعاني من فجوة تمويلية خارجية. فضلاً عن مراجعة الإجراءات المتعلقة بالصرف من مخصصات القروض والمساعدات والعمل على تقليص حلقاتها، واقتراح وإقرار منح التفويضات الأوسع للجهات الحكومية والوحدات التنفيذية في ظل قانون المناقصات الجديد ولائحته التنفيذية وبما يمكّنها من التسريع في وتيرة تنفيذ المشروعات، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية.

وأكد وكيل قطاع برمجة المشاريع أن الوزارة بصدد تفعيل وتوسيع نظام قاعدة البيانات والمعلومات لمختلف المشاريع بالوزارة بحيث تشمل كافة المعلومات المتعلقة بدراسات الجدوى والدراسات الفنية والاعتمادات المرصودة لها من مختلف المصادر ونشرها عبر موقع الوزارة، بما يمكّن شركات الأعمال المحلية والخارجية من التعرف على إمكانات تنفيذ الأعمال في اليمن، وتسهيل دخولها في المناقصات العامة المفتوحة لتنفيذ المشاريع.

وقال إن الوزارة تسعى مع الجهات المعنية لمراجعة أداء المقاولين المحليين والخارجيين ووضع الشروط المناسبة لتأهيلهم، ووضع المعايير التحفيزية والجزائية لتحسين أدائها، وبما يمكّن من توسيع قاعدة المقاولات المحلية ويعزز خاصة القدرة التنفيذية في تنفيذ المشاريع بكفاءة عالية، وكذا مراجعة أداء الشركات الاستشارية ووضع الشروط المناسبة لتأهيلها ووضع المعايير التحفيزية والجزائية لتحسين أدائها في الإعداد والتصميم للمشاريع والإشراف على تنفيذها بكفاءة عالية.

وأكد أنه سيتم متابعة الجهات ذات العلاقة المعنية بتنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات مما يؤدي إلى التسريع في تنفيذ المهام المناطة بكل جهة وفق ما تضمنته الأجندة وبرنامجها الزمني، إلى جانب إعداد نظام فعّال للرقابة ومتابعة تقييم الأداء وإعداد التقارير الدورية.

وأوضح الشاطر أن معايير اختيار البرامج والمشروعات ذات الأولوية في البرنامج الاستثماري تتلخص في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة، ومكافحة الفقر في المناطق المختلفة، وعدالة التوزيع على مستويات المحافظات استناداً إلى حجم السكان ومستويات التنمية والفقر. بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة القدرة الاستيعابية في التعليم التقني والفني والمهني، وإيصال الرعاية الصحية الأولية إلى مختلف مناطق الجمهورية، وزيادة فرص الحصول على الحماية الاجتماعية، وكذا رفع نسبة التغطية من خدمات البنى التحتية، ومدى توافر دراسات الجدوى للمشاريع.

وتبلغ التكلفة الإجمالية لمشاريع البرنامج الاستثماري الجديدة وقيد التنفيذ خلال سنوات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠ حوالي ١٦ ملياراً و٨٤٨ مليون دولار، منها ٦ مليارات و٨٥٧ مليون دولار تمويل حكومي، ومليار و٨١١ مليون دولار تمويل خارجي، ومليار و٢٨٢ مليون دولار تمويل ذاتي، و٦١ مليون دولار قرض محلي. وتقدر الفجوة التمويلية بحوالي ٦ مليارات و٨٣٧ مليون دولار، وتصل نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٥٪.

ويصل حجم الإنفاق على البرنامج الاستثماري العام ٢٠٠٧ -٢٠١٠ إلى ١٢ ملياراً و٦٠٠ مليون دولار، ويتوزع على قطاعات البنية التحتية بمبلغ ٦ مليارات و١٥٣ مليون دولار وبنسبة ٤٩٪ من إجمالي الإنفاق، وتنمية الموارد البشرية بمبلغ مليارين و٥٨٤ مليون دولار وبنسبة ٢٠٪ والقطاعات الإنتاجية مليار و٥٢٥ مليون دولار وبنسبة ١٢٪، وشبكة الأمان الاجتماعي مليار و١٢٨ مليون دولار وبنسبة ٩٪، والحكم الجيد ٦١٦ مليون دولار وبنسبة ٥٪، والخدمات الحكومية ٥٩٣ مليون دولار وبنسبة ٥٪.

أما الإنفاق على المشاريع ذات الفجوة التمويلية في الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ فيصل إلى ٨ مليارات و٣٧١ مليون دولار، يتوزع على قطاعات البنية التحتية بمبلغ ٣ مليارات و٩٩٣ مليون دولار وبنسبة ٤٨٪ من إجمالي الإنفاق، وتنمية الموارد البشرية بمبلغ مليارين و١٧٩ مليون دولار وبنسبة ٢٦٪، والقطاعات الإنتاجية مليار و٢٠٢ مليون دولار وبنسبة ١٤٪، وشبكة الأمان الاجتماعي ٥٦٠ مليون دولار وبنسبة ٧٪، والحكم الجيد ٤٣٦ مليون دولار وبنسبة ٥٪.

ووفقاً لمصادر تمويل البرنامج الاستثماري فإن المشاريع مؤكدة التمويل للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ تبلغ تكلفتها ٦ مليارات و٦٧٥ مليون دولار، منها ٤ مليارات و٥٥٤ مليون دولار تمويل حكومي، و٨١١ مليون دولار تمويل خارجي، ومليار و٢٥٠ مليون دولار تمويل ذاتي، و٦١ مليون دولار قروض محلية. بالإضافة إلى المشاريع الممولة حكومياً بنسبة ١٠٠٪ وبتكلفة مليار و٢٢٤ مليون دولار. وتتوزع تكلفة المشاريع الممولة بتمويل مشترك محلي وأجنبي والبالغة ٥ مليارات و٤٥١ مليون دولار إلى تمويل حكومي بمبلغ ٣ مليارات و٣٣٠ مليون دولار، وتمويل خارجي بمبلغ ٨١١ مليون دولار، وتمويل ذاتي بمبلغ مليار و٢٥٠ مليون دولار، وقروض محلية بمبلغ ٦١ مليون دولار.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشاريع ذات الفجوة التمويلية ١٠ مليارات و١٧٣ مليون دولار، منها مليارات و٣٠٣ ملايين دولار تمويل حكومي، ومليار دولار تمويل خارجي، و٣٢ مليون دولار تمويل ذاتي، بينما تصل الفجوة إلى ٦ مليارات و٨٣٧ مليون دولار.

مؤشرات اقتصادية

اتحاد الغرف التجارية الصناعية يحث على استمرار الأسعار القديمة

■ حث الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية جميع التجار ورجال الأعمال في جميع المحافظات على الاستمرار بالأسعار القديمة دون إبطاء أو تخاذل حتى لايلجأ الاتحاد إلى اتخاذ الإجراءات الصارمة ضد المخالفين.

وأشار الاتحاد في بيان له إلى التوصل مع الحكومة اليمنية إلى اتفاق مرض بشأن الضريبة العامة على المبيعات وآلية تحصيلها، حيث أقر مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي الاستمرار بالآلية التي كانت تسير عليها عملية تحصيل الضريبة العامة على المبيعات في عام ٢٠٠٦م.

●●●

أعلى تصنيف للبنك الأهلي اليمني

■ أعلن الأخ عبدالرحمن محمد الكهالي رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك الأهلي اليمني أن التطورات في المؤشرات المالية للبنك انعكست في التقديرات التي حصل عليها البنك من مؤسسات التقييم العالمية خلال عام ٢٠٠٦م.

وقال الكهالي خلال الاجتماع السنوي لمجلس إدارة البنك الخميس الماضي إن وكالة «كابيتال إنتليجينس» الدولية للتصنيف منحت البنك درجة تصنيف B للالتزامات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية ودرجة تصنيف B للالتزامات قصيرة الأجل وهو يطابق التصنيف السيادي للجمهورية اليمنية، ودرجة تصنيف BB لقوة ومتانة البنك المالية، وهو أعلى تصنيف لأي بنك تجاري في اليمن.

وأوضح الكهالي أن هذه التصنيفات منحت البنك توقعات مستقبلية مستقرة، حيث تعتبر من أعلى التصنيفات التي حاز عليها بنك في اليمن، والتي لايمكن تخطيها بسبب عامل السقف السيادي للجمهورية اليمنية، كما أشارت إلى أن البنك الأهلي اليمني لديه امتياز محلي قوي وإدارة كفؤة وسياسات إقراض محافظة، أدت كلها إلى تحسين نوعية أصوله ووضعه المالي.

وأشار الكهالي إلى أن الإنجازات المالية التي حققها البنك أسهمت في تعزيز وتقوية مركزه المالي وتحسين معدلات ربحيته وتعزيز مكانته في السوق المصرفية كمؤسسة مالية فاعلة قادرة على النمو المتواصل والأداء المتميز مع زيادة الربحية.

●●●

البدء بتنفيذ مشروع مصنع عدن لتكرير السكر نهاية الشهر القادم

● يبدأ في نهاية فبراير القادم تنفيذ مشروع مصنع عدن لتكرير السكر والأعمال الإنشائية له حسب الجدول المقرر.. وقد قامت مجموعة ميدروك العمودي وشركة بي إم إيه الألمانية الرائدة في العالم لمعدات صناعة وتكرير السكر بالتوقيع النهائي لتوريد المعدات الخاصة بالمصنع.

وكانت مجموعة ميدروك العمودي قد انتهت من دراسة الجدوى لإقامة المصنع في المنطقة الحرة بعدن، وتم التعاقد مع نفس الشركة الألمانية على الأعمال الفنية والهندسية للمشروع.

وقد قام الشيخ عبدالرحمن عمر العمودي العضو المنتدب والمدير التنفيذي للمجموعة والدكتور محسن مكينة نائب رئيس شركة بي إم إيه الألمانية بالتوقيع على العقد، وتصل تكلفة المشروع إلى ٢٠٠ مليون دولار.

●●●

هيئة الأراضي والمساحة تحذّر من التصرف بأملاك الدولة

● أعلنت الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني وحذرت من إقدام أي شخص طبيعي أو اعتباري على التصرف ببيع أو شراء أية أرض موات أو مراهق أو مرافق عامة من أملاك الدولة الواقعة بمحافظة أبين بداية من منطقة العلم بامتداد ساحل البحر بما يوازيه من الأراضي الرملية والمراهق العامة باتجاه مدينة زنجبار، ومن ذلك أي تصرفات تحت مسمى مدينة النخيل أو غيرها.

وحذرت الهيئة في بيان لها من أي استحداث أو تصرف أو تعامل في المرافق والمراهق العامة المحيطة بالعاصمة صنعاء وعلى وجه الخصوص الجبال والآكام والمراهق والمرافق الواقعة جنوب غرب العاصمة وشمالها.

واعتبرت الهيئة أي تصرف بالأراضي المذكورة باطلاً ويعرض أطرافه للمساءلة القانونية كون جميع الأراضي المذكورة من أملاك الدولة بطبيعتها التي لايجوز التصرف فيها من غير الهيئة ولايجوز الادعاء فيها بحق أو بدعوى ملكية خاصة بأي سبب مثلها مثل أملاك الدولة في بقية محافظات الجمهورية عملاً بأحكام قانون أراضي وعقارات الدولة رقم ٢١ لسنة ٩٥م ولائحته التنفيذية.